جلسة «شهود زور» حاسمة في لبنان اليوم على ضوء تقرير نجار

• صقر: صنعوا شهود الزور لكي ينالوا منّا... ولدينا ملفات تدينهم • الجميّل: الانقلاب مستمر على الدولة

بيروت، القاهرة - الجريدة.

أجرى رئيس مجلس الوزراء اللبناني سعد الحريري أمس، محادثات مع الرئيس المصري حسني مبارك في القاهرة تناولت مجمل التطورات على الساحتين العربية والدولية، في وقت عقد عضو تكتل «لبنان أولاً» النائب عقاب صقر، مؤتمراً صحافياً لتوضيح كل ما اعتبره «محاولات للتضليل» رافقت قضية اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري.

مبارك مستقبلاً الحريري في القاهرة أمس (أ ف ب)

صقر خلال مؤتمره الصحافي في بيروت أمس

تشهد العاصمة اللبنانية اليوم، من خلال جلسة مجلس الوزراء، آخر فصول ملف «شهود الزور» بعد تقديم وزير العدل اللبناني إبراهيم نجار تقريره حول الشهود «ذوي المصداقية المشكوك فيها» وذلك في التحقيق الدولي بشأن جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، قبل يومين.

ويظهر التباين جلياً بين فريقي «14» و«8» آذار حول هذا الملف، فبينما يصوب فريق «8 آذار» سهام «التسييس» إلى تقرير نجار لأنه لم يتبنَّ، وجهة نظر هذا الفريق القائلة بإحالة الملف إلى المجلس العدلي، تقف قوى «14 آذار» على الضفة المقابلة عند حدود القضاء العادي الذي منحه تقرير نجار صلاحية النظر في هذا الملف.

صقر

وفي هذا السياق، عقد عضو تكتل «لبنان أولاً» النائب عقاب صقر، مؤتمراً صحافياً أمس، في مقر الأمانة العامة لقوى «14آذار»، خصصه لكشف «وثائق التبرئة» من ملف «شهود الزور»، رافضاً الإفصاح عن محتوى ملف بحوزته «يثبت أن الفريق الذي يضلل الرأي العام بملف شهود الزور هو المتورط في ذلك»، معتبراً أنه «من شأن الكشف عن ذلك أن يحدث زلزالاً، ونحن في بلد لم نعد نحتاج فيه أبدا إلى الزلازل». وأكد صقر أنه «يهدف إلى التوضيح للرأي العام اللبناني والعالم العربي كل محاولات التضليل التي رافقت قضية اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري»، مضيفًا: «سنضع أمام الرأي العام مجموعة من الوثائق والأدلة، لنقول إنه تمّ صنع شهود الزور لكي ينالوا منا أو من قضية رفيق الحريري أو لغاية شخصية تخصّهم».

وأشار صقر إلى أن «التلفيق والتزوير يحصلان في أي واقعة مادية، ونحن لا نريد الاتهام، بل نريد أن نرفع الاتهام والظلم عنا»، وقال: «سنبدأ بمسألة أبوعدس، باعتبار أنه أول مفبرك للتزوير، فلماذا جرت اتصالات من قِبَل مسؤولين أمنيين لبث تقرير أبوعدس وخصوصاً من قِبَل اللواء جميل السيد، وقد بث هذا التقرير في برنامج السيدة مي شدياق؟».

ولفت إلى أن «جميل السيد اجتمع في السفارات الأجنبية وفي اليوم الثاني قال إن أبوعدس هو مَن صنع الجريمة، فلماذا أصدر السيّد حكمه بسرعة؟». وأضاف: «في مسرح الجريمة، أزيلت السيارات بطلب في منتصف الليل، والذي طلب هو اللواء علي الحاج، ولكننا نقول إننا لا نتهم أحداً بل نسأل لماذا هذا التقصير؟».

صقر أشار إلى أن «علاقة هسام هسام بفارس خشان رواية ليست صحيحة، وفارس خشان خضع للتحقيق أمام القاضي إلياس عيد بخصوص هذا الأمر»، مؤكداً أن «إعلام المستقبل لم يصدر أي شيء عن شهود الزور، وفي 29 سبتمبر 2010 طلب فارس خشان من القضاء الفرنسي التحقيق معه والادعاء على نفسه من أجل تبيان الحقيقة».

كما لفت صقر إلى أن «الشاهد جرجورة الذي توقف ثلاث سنوات على الرغم من أنه أدلى بإفادته وتراجع عنها، وأصدرت بحقه مذكرة التوقيف في 13-6-2006، ومكث في السجن 3 سنوات وأفرج عنه، هو الوحيد الذي يعتبر شاهد الزور لأنه اعترف أمام القاضي، أما الباقون فاعترفوا أمام لجنة التحقيق». وأضاف: «قالوا إن محمد زهير الصديق، نحن مَن فبركناه، وهو قال إنه كان شاهداً، وبعدها اعترف بأنه ضالع في الجريمة، وصدرت بحقه مذكرة، فالصديق أثبت أنه بين 25 و27 حقق معه في مارباياً، ويقولون إنه التقى بوسام الحسن هناك، مع أن وسام الحسن لم يطأ مربايا خلال حياته، ولا يعرفها، فهو لم يغادر لبنان في الفترة التي تمّ التحقيق فيها مع الصديق، فكيف التقى به هناك؟»

وعن المذكرات السورية، تساءل: «لبناني حرض لبنانياً على لبناني آخر وفي أرض لبنانية، فكيف تصدر بحقه مذكرات سورية؟!».

وأشار صقر إلى أن «هناك ملفات تدين غيرنا ولن نكشف عنها، لأننا لا نريد أن نتهم أحداً لا في الداخل ولا في الخارج، بل ستذهب هذه الملفات إلى القضاء، لأنها ستشكل زلزالاً وسننتظر المحكمة الدولية».

الصديق

إلى ذلك، كشف «الشاهد الملك» محمد زهير الصديق أنه في إحدى الدول الأوروبية القريبة من المحكمة الدولية حفاظاً على حياته، لا في الشارقة كما يقال. وقال الصديق في مداخلة عبر تلفزيون «الجديد» أمس: «أنا لم أقدم إلى لجنة التحقيق سوى معلومة واحدة هي المرتبطة بأبوعدس وبأن السيارة كانت ميتسوبيشي، فإذا كانت روايتي غير صحيحة، فأقبل أن أكون أول شاهد زور وسأسلّم نفسي إلى القضاء اللبناني». وأكد الصديق أنه «لم يلتقِ النائب مروان حمادة أو النائب وليد جنبلاط خلال زيارتهما لفرنسا»، «بل التقيت العقيد وسام الحسن مرة واحدة وذلك خارج لبنان».

الصديق أعلن أن «النظام السوري لا يزال متهماً من قبلي باغتيال الرئيس الحريري»، كاشفاً أنه قال إن «حزب الله متورط لوجستياً، وإن كل هذه المسرحية السخيفة والمكشوفة هي لإبعاد التهمة الحقيقية عن سورية».

وتابع: «النظام السوري هو مَن ارتكب الجريمة مع الضباط الأربعة»، سائلاً: «كيف عرفوا أن غسان الجد كان موجوداً في 14 فبراير يوم الجريمة لولا متابعتهم للرئيس رفيق الحريري؟، وأضاف: «كانوا (حزب الله) مكلفين بأمر من المخابرات السورية بمراقبة الحريري».

في موازاة ذلك، شدد رئيس حزب «الكتائب اللبنانية» الرئيس أمين الجميّل أمس، على أن «لبنان يسير بمنحى في قمة الخطورة وهذا لا يخفى على أحد». وعن دعوات إحالة ملف «شهود الزور» إلى المجلس العدلي، سأل الجميل: «إذا أحلنا ملف شهود الزور إلى المجلس العدلي، فمن سيكون قاضي التحقيق؟ لأنه غداً سيتم التشكيك في قاضي التحقيق وفي التحقيق وفي القضاء»، مضيفاً: «أنا أعتقد أن أي حل نقدمه، ولو قدمناه على طبق من فضة، سيرفض لأنَّ هناك انقلاباً على النظام اللبناني والمؤسسات فيه، وكل هذه الطروحات تهدف إلى تكبير الحجر من أجل إلغاء مفاعيل المحكمة الدولية، ومعايشتنا للأزمة اللبنانية تدل على أن كل الأمور التي تطرح هي عراقيل، فكل ما اتفقنا عليه منذ سنوات إلى الآن لم ينفذ، والآن كل شيء في البلد معلق».

مبارك والحريري

في غضون ذلك، جدد الرئيس المصري حسني مبارك تأكيد دعم مصر الكامل للشعب اللبناني، وحرص مصر على سلامة واستقرار لبنان، باعتباره ضمانة للسلام والاستقرار في المنطقة.

جاء ذلك خلال استقبال مبارك أمس في مقر رئاسة الجمهورية في القاهرة، رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري، حيث تناول اللقاء آخر المستجدات على الساحة اللبنانية في ضوء قلق مصر مما يجري بين القوى السياسية اللبنانية، وما قد يسفر عنه التوتر الحالي من إشاعة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط برمتها.

وتطرق اللقاء كذلك إلى بحث تطورات عملية السلام، ومصير المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، والجهود المبذولة حالياً لاستكمال المفاوضات المباشرة بين الجانبين، والمطالب العربية بالضغط على إسرائيل لوقف أعمال الاستيطان في الأراضي المحتلة.

كما أجرى الحريري مباحثات مع وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط في فندق قريب من مقر الرئاسة تناولت تفاصيل الوضع في لبنان قبل أن يغادر رئيس الحكومة اللبنانية القاهرة. وأعلن الناطق باسم وزارة الخارجية المصرية السفير حسام زكي، أن أبوالغيط وضع الحريري في صورة الاتصالات المصرية التي تتم مع كل الأطراف الدولية التي يهمها الاستقرار في لبنان. وجدد زكي دعم بلاده للمحكمة الدولية الخاصة بلبنان، وقال رداً سؤال بشأن موقف مصر من حال الاحتقان التي يشهدها لبنان حالياً: "هذه الحالة ناجمة عن مساعي البعض محلياً وإقليمياً لتجميد مسار المحكمة الدولية بل وتطويع إرادة القطاع الأكبر من اللبنانيين للتماشي مع ذلك، وهو أمر تراه مصر صعب الحدوث".

«دولة القانون»: المالكي لم يعط الصدريين أي ضمانات أو تنازلات

«المجلس الأعلى»: الفشل سيكتب لحكومة ينفرد بتشكيلها «دولة القانون» و«التيار الصدري»

قام زعيم قائمة «العراقية» رئيس الوزراء الأسبق أياد علاوي بزيارة الى المملكة العربية السعودية، ضمن جولة قادته الى دمشق والقاهرة.
وأجرى علاوي محادثات في الرياض أمس الأول، مع العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز، تناولت الوضع في العراق وتشكيل الحكومة المقبلة. وفي الصورة الملك عبدالله مستقبلاً علاوي.

لاتزال عملية تشكيل الحكومة العراقية تشهد سجالات كثيرة، على الرغم من أنه يبدو أن هناك مفاوضات تجرى وراء الكواليس للخروج من الأزمة بأسرع وقت ممكن.

كشفت القيادية في «ائتلاف دولة القانون» بزعامة رئيس الوزراء العراقي المنتهية ولايته نوري المالكي، النائبة إيمان حميد الفاضلي أمس، أن الأخير «لم يقدم أي تنازلات أو ضمانات» إلى «التيار الصدري» مقابل دعمه كمرشح عن «التحالف الوطني» لرئاسة الحكومة الجديدة.

وقالت الفاضلي إن «دولة القانون لم تعط أي تنازلات للتيار الصدري، وإنما عرف التيار أن ائتلاف دولة القانون ومرشحها المالكي هو صاحب الحق في تشكيل الحكومة والأقدر على إدارة البلاد»، وأضافت: «الأيام القليلة المقبلة ستشهد إعلان تشكيل الحكومة الجديدة وإشراك جميع الكتل الفائزة فيها، وتشكيل حكومة جديدة في بلد مثل العراق، يضم كتلا وأحزابا ومكونات كثيرة كل لها اتجاهات وسياسات وأجندات مختلفة، يحتاج إلى الكثير من الوقت والجهد والمباحثات ما بين المكونات الفائزة».

ومضت النائبة قائلة: «يجب علينا ألا نجعل من عملية تأخير تشكيل الحكومة شماعة لتعليق أخطائنا عليها، لاسيما أن الحكومة الحالية تعمل على إدارة البلد، ولا يوجد هناك فراغ دستوري كما يدعي الآخرون، والحكومات المحلية تمارس دورها وصلاحياتها، ولديها أموال وتخصيصات لتنفيذ المشاريع».

في سياق متصل، اعتبر القيادي في «دولة القانون» النائب سامي العسكري أمس أن تصريحات «المجلس الأعلى الإسلامي» بزعامة عمار الحكيم تشير إلى أنه «سيدعم ترشيح» المالكي لولاية ثانية في حال حصوله على تأييد غالبية أعضاء البرلمان بعد طرحه كمرشح عن «التحالف الوطني».

وأشار العسكري إلى أن «تأييد الولايات المتحدة وإيران لترشيح المالكي لرئاسة الوزراء مفارقة كبيرة بسبب العلاقات المتوترة بينهما»، مستبعداً «وجود ضغوط أميركية على إيران لقبول ترشيح المالكي لولاية ثانية».

ولفت إلى أن «الدعم الذي يحظى به المالكي من الدول العربية والإقليمية دليل على قوة حكومته على الرغم من اتهامها بقطع العلاقات مع دول الجوار»، مؤكداً أن «تجديد الولاية للمالكي سيؤسس لمرحلة جديدة من العلاقات مع دول الجوار».

فشل الحكومة

وجدد «المجلس الأعلى» أمس دعمه «التحالف الوطني بكل أشكاله».

وقال القيادي في المجلس علي شبر إن «المجلس الأعلى يدعم التحالف الوطني (دولة القانون والائتلاف الوطني) بكل أشكاله، ولم يكن خارجه لكن لديه رؤية بخصوص الحكومة المستقبلية»، مبيناً أن «المجلس يشدد على ضرورة المشاركة الفعلية لكل القوائم الفائزة بدون استثناء لتحقيق الشراكة الوطنية».

لكنه اعتبر أن «انفراد دولة القانون والتيار الصدري بتشكيل الحكومة المقبلة سيؤدي إلى حكومة مبنية على الفشل، ولا يمكن لها النهوض بالمشروع الكبير وخروج العراق من هذا الوضع المأساوي»، داعياً جميع أعضاء «التحالف الوطني» إلى «العودة إلى التحالف والارتباط مع كل القوائم الفائزة والدخول في حوار بدون إعلان أسماء مرشحين».

وأوضح أن «الشراكة الوطنية تتم من خلال الدخول إلى طاولة مفاوضات تتضمن جميع الأطراف السياسية، ويتم الاتفاق على مرشح واحد مقبول من الجميع»، لافتاً إلى أن عدم تأييد قائمة العراقية (بزعامة رئيس الحكومة الأسبق أياد علاوي) للمالكي «سيؤدي إلى إحداث مشكلة في الوضع العراقي بشكل عام ولن تنجح العملية السياسية».

ويشير مراقبون الى أن التحاق «الصدريين» بقاطرة المالكي، هو سيف ذو حدين، فقد زاد من فرص المالكي في الساحة الشعبية، لكنه في الوقت نفسه قد يثير حفيظة الأميركيين، نظراً إلى موقفهم المناهض لمشاركة «التيار الصدري» في الحكومة.

(بغداد - أ ف ب، أ ب، د ب أ)

الحكومة السعودية تتحفظ عن تعديل «الميثاق العربي»

أبدت المملكة العربية السعودية أمس تحفظاً عن التعديلات «الجوهرية» التي أُدخلت على الميثاق العربي المشترك الذي وافق عليه قادة الدول العربية في القمة الاستثنائية التي عُقِدت في مدينة سرت الليبية السبت الماضي.

وقال وزير الثقافة والإعلام د. عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة الأسبوعية التي عقدت برئاسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز أمس: إن «المجلس اطلع على التوصيات الصادرة عن القمة العربية الاستثنائية في مدينة سرت بليبيا، المتعلقة بتطوير منظومة العمل العربي المشترك».

وأعلن خوجة أن «مجلس الوزراء أكد أن إصلاح النظام يستدعي بالدرجة الأولى تفعيل التعاون العربي من خلال تقوية مؤسسة الجامعة العربية، في سبيل الارتقاء بالعمل العربي ليكون بالفعل والممارسة عملاً مشتركاً وفاعلاً ومؤثراً على الصعيدين العربي والدولي، الأمر الذي لا يحتاج إلى تعديلات جوهرية في الميثاق».

وأوضح الوزير السعودي أن «الإصلاح لا يحتاج أيضا إلى إنشاء مؤسسات جديدة، بقدر ما يحتاج إلى تفعيل وتقوية المؤسسات القائمة، والالتزام الجاد والعملي بما تم الإجماع عليه من إصلاحات ومقررات وضمان أعلى درجات المصداقية والجدية في تنفيذ القرارات، على أسس سليمة تلبي تطلعات القادة العرب وطموحات شعوبهم، وتتفق وميثاق الجامعة العربية ووثيقة العهد والوفاق وقرارات المجلس الأعلى».

وكان أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى تقدم للقمة العربية في سرت بطلب إنشاء رابطة دول الجوار العربي وتطوير آلية العمل العربي وتحويل الجامعة إلى اتحاد، إلا أن رئيس الوفد السعودي إلى قمة سرت الأمير سعود الفيصل ومعه وزراء خارجية خليجيون وعرب رفضوا طريقة التعامل من قبل الرئاسة (الزعيم الليبي معمر القذافي والأمين العام للجامعة عمرو موسى)، والانفراد بقرارات يُفتَرض أن تحظى بالإجماع. وكان القذافي والأمين العام للجامعة رفضا التحفظات الخليجية والعربية وقررا إحالة القرارات بتطوير منظومة العمل العربي المشترك وإنشاء رابطة الجوار العربي إلى لجنة الصياغة.

وكانت اجتماعات تنسيقية عُقِدت استمرت حتى الساعات الأولى من فجر يوم الأحد، وتم الاتفاق على توزيع مذكرة تؤكد اعتراض 7 دول، من بينها الكويت والسعودية والإمارات،على القرارات، واعتبارها كأنها لم تكن ولا تلزم الدول السبع بأي شيء.

(الرياض - يو بي آي)

مقتل ضابط يمني بنيران «القاعدة»

السفير الأميركي: ملتزمون بمساعدة اليمن... وقادة «القاعدة» أهداف مشروعة

أعلن مسؤول أمني يمني أمس مقتل ضابط شرطة في مدينة زنجبار، عاصمة محافظة ابين الجنوبية، مساء أمس الأول، على يد مسلحين يعتقد انهما من تنظيم القاعدة.

وقال المسؤول لوكالة فرانس برس إن «مسلحين يستقلان دراجة نارية أطلقا عدة أعيرة نارية باتجاه الضابط غازي السماوي، ما أدى الى وفاته في الحال ولاذا بالفرار».

وغازي السماوي هو ضابط في ادارة البحث الجنائي، واسمه ضمن القائمة التي نشرها «تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب» في بيان وزع في سبتمبر الماضي في زنجبار، وحدد فيها اسماء 55 شرطياً اعتبرهم «هدفا مشروعا» للقتل.

في موازاة ذلك، ذكر السفير الأميركي في صنعاء جيرالد فايرستين أمس أنه يشعر بالرضا لقلق اليمنيين حكومة وشعبا من مخاطر تنظيم القاعدة، مؤكداً أن «بلاده ستقوم بكل ما تراه مناسبا لمواجهة القاعدة في اليمن».

وقال المسؤول الأميركي، في أول مؤتمر صحافي له، عقب توليه منصب سفير واشنطن في صنعاء، إنه «تقرر تخصيص اكثر من مليار دولار لدعم الجانب العسكري في مواجهة القاعدة خلال السنوات الخمس المقبلة».

فايرستين خلال مؤتمره الصحافي في صنعاء أمس (رويترز)

واعتبر فايرستين قادة تنظيم «قاعدة الجهاد في جزيرة العرب» أهدافاً مشروعة، مؤكداً أن بلاده ترفض «فكرة الحوار مع ذلك التنظيم الارهابي».

وتعهد المسؤول الأميركي بأن يعمل مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في اليمن لتحقيق شراكة فاعلة تنمي قاعدة المشاركة في مكافحة الفساد والإرهاب.

وقال: «وصولي الى اليمن يأتي في وقت أصبح التعاون فيه بين اليمن والولايات المتحدة أكثر أهمية من أي وقت مضى، لان هناك اهتماما عاليا في بلاده بما يحدث في اليمن اليوم»، مشدداً على أن «الشعب الأميركي قلق من التهديدات التي تطلقها منظمة القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وما تشكله هذه التهديدات من خطورة على المدنيين الأبرياء حول العالم».

وأكد فايرستين «التزام بلاده بالعمل مع حكومة اليمن للتغلب على القاعدة، وذلك لتأمين الحدود اليمنية»، مشيراً إلى أن «حكومته ستواصل تدريب قوات مكافحة الإرهاب اليمنية، وتوفير المعدات لها، وذلك للتخلص من التهديدات المباشرة التي تشكلها القاعدة على مجمل أمننا».

(صنعاء - أ ف ب)